



الدورة الانتخابية السادسة
السنة التشريعية الأولى
الفصل التشريعي الثاني

الجلسة رقم (٨)
الأحد (٩/آب/٢٠٢٦) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (٢٣٩).

بدأت الجلسة الساعة (٢:٤٥) ظهراً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الثامنة، الدورة النيابية السادسة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الثاني.

خير ما نفتتح به الجلسة تلاوة آيات من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان(موظف):-

يتلو آيات من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اطلب من السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب قراءة سورة الفاتحة ترحماً على شهداء البلد خلال استهداف المقرات الأمنية للفترة الأخيرة.

تم قراءة سورة الفاتحة وقوفاً.

هناك طلب مشفوع بتواقيع السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب لإضافة هذا الموضوع على جدول الأعمال، سيتم إعطاء مداخلات للسيدات

والسادة أعضاء مجلس النواب للحديث في هذا الموضوع.

الفقرة الأولى: استكمال القراءة الأولى لمقترح قانون رعاية الأحداث.

- النائب ريبوار هادي عبدالرحمن برايم (نقطة نظام):-

المادة (٨٨) من النظام الداخلي تمارس اللجنة القانونية المهام والاختصاصات الآتية:

(رابعاً) تقديم المقترحات والقوانين لإصلاح وتطوير النظام القانون والقضائي والعدلي، بما إن هذا القانون ينص على تشكيل مجلس رعاية الأحداث وهي جزء من هيكلية وزارة العدل، لذلك اطلب إحالة هذا القانون للجنة القانونية لأنه من صلب اختصاص اللجنة القانونية حسب المادة (٨٨) ولا مانع لدينا بمشاركات اللجان الأخرى مع اللجنة القانونية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

انتم لجنة مشاركة مع في لجنة العمل.

- النائب ريبوار هادي عبدالرحمن برايم:-

القانون ينص على تشكيل مجلس رعاية الأحداث وتشكيل محاكم الأحداث، لذلك هو من صلب اختصاص اللجنة القانونية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أنتم لجنة مشاركة معهم.

- النائب ريبوار هادي عبدالرحمن برايم:-

يقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون رعاية الأحداث.

- النائب نهله جبار خليفه الفهداوي:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون رعاية الأحداث.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

هذا الانفعال هو معبر عن حرص كبير وشديد من السادة النواب على الدماء التي سالت ظلماً وعدواناً من الاعتداء السعودي الأمريكي الذي استهدف مقرات الحشد الشعبي وجزاكم الله الف خير على هذا الحماس وعلى هذا الانفعال الذي يعبر ويمثل صوت الشعب تجاه هذه الحالة، الجميع متفق على إن ما جرى هو اعتداء صارخ وانتهاك كبير للسيادة العراقية وإراقة الدماء الطاهرة لأبناء القوات الأمنية وبالخصوص الحشد الشعبي، لكن يوجد جدول أعمال والطلب الذي قدموه السادة رؤساء الكتل مشفوع بتواقيعكم تم اعتماده واعتماد فقرة إعطاء مداخلات لحضاراتكم، نقرأ القانون الأول ونبدأ بالفقرات وجميع السادة النواب عندما نعطي البيان نعطي مداخلات وكل نائب من السادة النواب يعبر عن موقفه بإدانة هذا الاعتداء الذي حدث والوقوف مع الشهداء وعوائل الشهداء والوقوف مع سيادة العراق، نحن ماضين في هذا السياق هل نصوت على تقديم الفقرة؟
(تم التصويت بالموافقة).

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

في الوقت الذي نستذكر الاعتداء الغاشم الاعتداء الإجرامي على قواتنا الأمنية من الحشد الشعبي الذي ذهب ضحيته (١٧) شهيد (٣٠) جريح هذا الحشد الذي قدم (١١) ألف شهيد و(٣٠) ألف جريح، على الحكومة أن تتحمل مسؤولياتها من الدفاع عن مصالح الشعب العراقي، على الحكومة تتخذ الاجراءات اللازمة في المحاكم الدولية اتجاه هذا العدوان الأمريكي السعودي على الحشد الشعبي، اعتداء غير المبرر وفي نفس الوقت للإدانة نقف مع قواتنا الامنية بكافة تشكيلاتها وبالخصوص فيما يتعلق بالتسليح وبالخصوص بما يتعلق بمنظومات الدفاع الجوي، أيضاً أنها فرصة للحكومة ونحملها المسؤولية للمضي وبقوة بالتصويت على قانون هيئة الحشد الشعبي للخدمة والتقاعد وإرساله إلى مجلس النواب للتصويت عليه وهذا ينسجم مع قانون رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٦ قانون الحشد الشعبي، وبالتالي ما حصل من اعتداء غير مبرر وهو ليس الاعتداء الأول علماً إن السماء العراقية مستباحة في أيام الحرب وما زالت اكثر من (٣٠٠) طلعة جوية وبطائرات مسيرة من الأمريكان ومن الصهاينة على السماء العراقية، وبالتالي على الحكومة أن تتحمل مسؤولياتها.

١. حماية السيادة العراقية.

٢. الذهاب إلى المحاكم والمحافل الدولية لتقديم الشكاوى.

٣. إرسال قانون الحشد الشعبي للمجلس للتصويت عليه.

٤. تعويض عوائل الشهداء على ما ارتكب من جرائم بحقهم.

الرحمة للشهداء والشفاء العاجل لجرحى وجميع كلنا ثقة في مجلس النواب أن يتحمل مسؤولياته للدفاع عن الحشد الشعبي والقوات الأمنية وهذا ينسجم مع المادة (٥٠) من الدستور التي أقسمنا فيها أن نراعي مصالح الشعب العراقي وان ندافع عن سماء العراق وعن أرضه وعن مياهه، وايضا عندما نذهب إلى التسليح ودعم قواتنا الأمنية والحشد الشعبي خاصة هو وينسجم مع المادة (٧/ ثانياً) من الدستور تلتزم الدولة بمحاربة الإرهاب بكافة أشكاله، الرحمة للشهداء ونقف متضامنين مع كل اعين العراقيين الحشد الشعبي.

- النائب مرتضى علي حمود الساعدي:-

الشكر والتقدير لكم سيادة الرئيس لإضافة فقرة موضوع الاعتداء على القوات الأمنية وتحديد الحشد الشعبي من قبل الجانب السعودي والجانب الأمريكي، حقيقة الموضوع الاستكارات تعدى الحدود من قبل القوى السياسية للأجهزة الأمنية وتحديد أبناء الحشد الشعبي فالاعتداءات المتكررة من قبل الجانب الأمريكي واخيراً الجانب السعودي، حقيقة بيانات الحكومة هي بيانات ضعيفة تدين حالة الدفاع للمجاهدين عن العراق ولا تدين حالات الاعتداءات بصورة واضحة وصريحة ومن خلال بيانات التي تنطلق من مكتب القائد العام للقوات المسلحة لا نقبل بأي اعتداءات على دول الجوار وعدم الوضوح بقضية الدفاع وحق الدفاع للعراقيين عن أرضهم، لذلك نحن لدينا مشكلة يجب ان تشخص ان الجانب الحكومي يجب ان يكون له دور بدعم مؤسسة الحشد الشعبي أولاً وكذلك توفير الإمكانات، وجنابك طالبت سابقاً بقوة بتشريع وإرسال قانون الحشد الشعبي من قبل الحكومة، فكيف اليوم نحن نرى الإدانات وحالة الاستهداف لأبناء الحشد الشعبي وهذا العدد الكبير من الشهداء امام التحديات الموجودة، موقفنا كحكومة وكبرلمان يجب ان يكون داعم ومساند ورافض لهذه الاعتداءات المستهترة المستمرة من قبل الجانب الأمريكي تحديداً ومؤخراً التحق بها الجانب السعودي، سيادة الرئيس خير حلول المضي بتشريع قانون الحشد الشعبي والإسراع به وتوفير كافة الإمكانات وفق الهيكلية ووفق حقوقهم التقاعدية إضافة لذلك توفير الإمكانات العسكرية.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بالنسبة لقانون الحسد تم مخاطبة الحكومة وان شاء الله قريباً سيتم إرساله من الحكومة لإقرار قانون الحشد الشعبي الذي هو الجزء البسيط من الوفاء للدماء والتضحيات التي قدمها أبطال الحشد الشعبي والأجهزة الأمنية.

- النائب وعد محمود احمد القدو:-

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ صدق الله العلي العظيم، تعبر كتلة بدر النيابية عن إدانتها واستكراها الشديدين للعدوان الأمريكي السعودي الذي استهدف أراضي عراقية ومواقع تابعة للحشد الشعبي في اعتداءً يمثل تجاوزاً خطيراً على سيادة العراق وحرمة أجوائه، إن استهداف الحشد الشعبي هو استهداف لمؤسسة أمنية عراقية رسمية تشكلت وفق القانون وتعمل ضمن المنظومة الأمنية للدولة وتأتذر بأوامر القائد العام للقوات المسلحة، وقد قدمت هذه المؤسسة خيرة رجالها دفاعاً عن العراق وشعبه وخاضت اشرس ضد عصابات داعش الإرهابية وأسهمت في تحرير مددنا وأرضنا ودحر الإرهاب الذي شكل تهديداً للعراق والمنطقة بأسرها، ان الحشد الشعبي لم يكن يوماً مؤسسة معتدية على دول الجوار بل كان دوره الأساسي ولا يزال الدفاع عن ارض العراق وحماية شعبه والعمل ضمن السياقات والقرارات الأمنية الرسمية للدولة العراقية، ومن هذا المنطلق إن على الحكومة العراقية حماية سيادة العراق وامن المواطنين واتخاذ جميع الإجراءات السياسية والدبلوماسية والقانونية اللازمة وإيصال موقف العراق بصورة واضحة الى المجتمع الدولي وتوثيق هذه الاعتداءات ورفع الشكاوى والمطالبات الرسمية عبر القنوات الدولية المختصة، كما نؤكد ضرورة أن يكون المؤسسات الدستورية العراقية موقفاً موحداً تجاه اي اعتداء يمس سيادة العراق أو يستهدف مؤسساته الأمنية وأبناء شعبه، إن العراق لا يمكن أن يقبل بان تكون أراضي وأجوائه ساحة مفتوحة لأي طرف ولا يمكن ان تبنى قرارات استهدافه على ادعاءات لا تستند إلى حقائق ميدانية واضحة ومن هنا فأنا نطالب ما يلي:

١. إلزام المعتدين بتقديم ضمانات دولية واضحة وموثوقة بعدم تكرار أي اعتداء على الأراضي والأجواء العراقية واحترام سيادة العراق وحرمة أجوائه ومياهه وأراضيه.

٢. مطالبة الجهات المعتدية بالاعتراف بالخطأ الجسيم الذي ارتكب بحق العراق وتحمل المسؤولية القانونية والسياسية والأخلاقية المترتبة على هذا العدوان.

٣. المطالبة بتعويض عوائل الشهداء الذين ارتقوا جراء هذا العدوان بما يضمن حقوقهم المادية والمعنوية ويصاب ذويهم مما يتناسب مع حجم التضحيات التي قدموها دفاعاً عن العراق.

٤. نؤكد ان احترام السيادة العراقية لا يمكن ان يكون اشعاراً بل يجب أن يترجم إلى أفعال والتزامات واضحة وفي مقدمته احترام الأجواء والأراضي العراقية وعدم استخدامها او اختراقها بتنفيذ أي أعمال عسكرية.

٥. نطالب قوات التحالف الدولي بالالتزام بالتوقيعات الزمنية والاتفاقات المبرمة مع الحكومة العراقية وصولاً إلى إنهاء وجود قوات الأمريكية والقوات الأجنبية وفق الأطر والتوقيعات المتفق عليها.

إن إخراج القوات الأمريكية المحتلة من العراق والانتقال إلى مرحلة كاملة من السيادة الوطنية يمثلان احد اهم أوجه احترام سيادة العراق، كما انهما يشكلان استحقاقاً وطنياً ووفاءً لدماء الشهداء وبالأخص الشهيد (أبو مهدي المهندس) الذين سقطوا دفاعاً عن ارض العراق وكرامته، وفي الوقت الذي نؤكد فيه حق العراق الكامل في الدفاع عن أرضه وسماحه وسيادته وكرامة شعبه فأنا نشمن موقف فصائل المقاومة العراقية الشريفة واستجاباتها لنداء شيخ المجاهدين الحاج (هادي العامري) وإعطاء مساحة أوسع للحكومة العراقية والقنوات السياسية والدبلوماسية للتحرك ومعالجة تداعيات هذا العدوان، أننا نؤمن بأن قوة العراق لا تكون بالانجرار إلى التصعيد وإنما بامتلاك القرار الوطني بوحدة موقفه السياسي والأمني وقدرته على استخدام جميع أدواته الدستورية والقانونية والدبلوماسية لحمايته مصالحه وسيادته، وفي الوقت نفسه فان حرصنا على عدم التصعيد لا يعني باننا بأي حال من الأحوال القبول بالاعتداء على العراق او السكوت عن دماء أبنائه، فالعراق ليس بلداً ضعيفاً بل قوياً بشعبه وأبنائه ومجاهديه وفي الخصوص مجاهدي هيئة الحشد الشعبي وباقي الأبطال من القوات المسلحة وبوجود صمام أمان العراق هي المرجعية رشيدة، وكذلك إن شعبنا غير عاجز عن دفاع عن أرضه وسيادته وكرامته نحن نختار التهدة حين تكون في مصلحه العراق ونمنح الحكومة والدبلوماسيين مساحة للتحرك حين يكون ذلك الطريق الأنسب لحماية مصالح العراق ولكن ذلك لا يعني إن العراق يمكن أن يسكت عن دماء شهداءه أو أن يسمح بانتهاك سيادته من دون موقف، إن رسالتنا اليوم واضحة نحن مع الدولة ومع سيادة العراق ومع حماية مؤسساته الأمنية مع الحلول السياسية ودبلوماسية، لكننا في الوقت ذاته لا نقبل ان تتحول دماء شهدائنا إلى قضية عابره أو أن تصبح سيادة العراق امراً قابلاً للتجاوز، رحم الله شهداء العراق الأبرار ومن على جرحانا ومصابين بالشفاء العاجل وحفظ الله شعبنا وعرضنا وقواتنا الأمنية والحشد الشعبي وكل من وقف ودافع عن العراق وسيادته وكرامته.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

الرحمة والرضوان لجميع شهداء العراق وبالأخص شهداء الشبك.

- النائب علاء صباح مرعي الحيدري:-

قال الله في محكم كتابه الكريم (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم) صدق الله العلي العظيم، في الحقيقة بعيداً عن عبارات الاستنكار والاستهجان ما حدث عدوان جبان غادر استهدف منظومة أمنية رسمية تابعة إلى الدولة العراقية بلا ذنب وبلا سبب، وتم استهداف هذه القطعات البطلة من أبناء هيئة الحشد الشعبي واستشهاد مجموعة ثلة مجاهد قدمت إلى العراق الغالي والنفيس، كذلك هناك جرحى وهناك ممتلكات مقرات تابعه الى هيئة الحشد الشعبي، هذا الاستهداف ينم عن الحقد هذه العائلة التي في الحقيقة كانت تستهدف محافظات العراق بفتوى التكفير وكانت تستهدف هذه المحافظات بالسيارات المفخخة والأحزمة الناسفة اليوم ذهبت إلى استهداف العراقيين وأبناء الحشد الشعبي بالصواريخ والطائرات الغادرة، فبالتالي نطلب من الحكومة ان تكون على قدر المسؤولية اتجاه أبناء شعبها واتجاه قواتها المسلحة الرد يكون بالرد من غير المعقول اليوم نستهدف من الأمريكي ونستهدف من السعودي ونستهدف من الكويتي وبالتالي لا يوجد مجرد عبارات استنكار وبيانات رجولة، يجب أن يكون دور للحكومة وتوجيه قواتنا المسلحة بكافة صنوفها الرد بالمثل هذا ما يريده الشعب وما يريده التاريخ وما يريده الله سبحانه وتعالى ذكرت بسم الله الرحمن الرحيم(وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم) صدق الله العلي العظيم، بالتالي نحن علينا واجب وعلينا مسؤوليات أمام الله وأمام التاريخ وأمام الشعب على الحكومة وعلى البرلمان وعلى جميع المتصدين الحفاظ على هبة الدولة الحفاظ على سيادة الدولة، من غير المعقول بأنني السعودي ينتهك أجوائنا وأنا في بيانات خجولة، على الحكومة اتخاذ واجراءات الردع واستدعاء السفير السعودي و مطالبة السيد رئيس الجمهورية بإعدام جميع السعوديين الإرهابيين الموجودين في السجون العراقية والقابعين منذ سنوات والذين صدرت بحقهم وأحكام قضائية قطعية، كرد فعل كرد جميل الى الشهداء وإلى عوائل الشهداء، يجب ان يكون هناك قرار لقانون هيئة الحشد الشعبي قانون الخدمة والتقاعد لمجاهدي هيئة الحشد الشعبي، وكذلك على وزير المالية صرف جميع المستحقات لهؤلاء المجاهدين هؤلاء المجاهدين الذين قدموا الدماء والتضحيات اليوم سوف يكونوا اللقمة السائغة للسعودي والى الكويت والى الأمريكي والى الإسرائيلي لا نقبل، بالتالي يجب ان يكون الرد بالرد والنار بالنار وصاروخ بالصاروخ وهذا مطلب من القائد العام للقوات المسلحة وأبناء القوات المسلحة.

- النائب بهاء حسين علي الاعرجي:-

الحقيقة الجميع متفق عليها أن الدم العراقي محرم ولا يمكن أن تمر هذه الحادثة دون أن يكون للحكومة العراقية والبرلمان موقف واضح وصريح ويتناسب مع مستوى الحدث أو الجريمة، النقطة المهمة في هذا الموضوع ونحن أمام أكثر من رواية، رواية السعودية ورواية عراقية و أكثر من رواية عراقية، لذلك أتمنى من رئاسة مجلس النواب أن تكتب إلى جهات ذات العلاقة وتسألهم ما هي الرواية الحقيقية في هذا الموضوع حتى من بنبي قراراتنا أن تكون قرارات مبنية على معلومات عراقية وطنية رسمية، الموضوع الآخر في بعض الأحيان للأسف الشديد بسبب عدم وجود رأس للدولة العراقية مرة نائب ومرة احد الأخوة من الحشد أو ضابط أو حتى إعلامي يتكلم بطلبات أو بمواقف دولية من المفترض هذه المواقف تنحصر بجهة رسمية هي الحكومة العراقية وان تطالب بهذه الحقوق حتى لا نخسر حقوقنا، كثرة الكلام الذي حدث من الجهات المختلفة الجماهيرية شعبية رسمية برلمانية بالحقيقة تؤدي إلى ضعف الرواية، عندما كل شخص يتكلم شكل يختلف عن الآخر بالتالي تضع حقوق هؤلاء الشهداء، أنا أقول من المعيب علينا عدم الوفاء بأن نختلف في موضوع الحشد الشعبي صاحب فضل على جميع العراقيين وكان له الباع والأساس الأول في تحرير المناطق التي تسيطر عليها الحشد، لذلك أنا أتمنى أولاً التوصية إلى الحكومة العراقية أن تتخذ أعلى درجات في المطالبة القانونية من مجلس الأمن من المحكمة الدولية عن هذا الموضوع وان نقف على حقوق العراق أولاً، الموضوع الآخر هو أن يكون وفاء أن ترسل الحكومة الأسبوع القادم على الأقل قانون الحشد الشعبي وكذلك قانون نقاعد الحشد الشعبي لا يجوز هؤلاء الشهداء اليوم ليس لديهم حقوق من غير المعقول من يضحى بنفسه ليس له حق.

- النائب عدي عواد كاظم الحسين:-

نحن ككتلة صادقون ندين بأشد العبارات العدوان الأمريكي السعودي الغادر الذي استهدف مقرات الحشد الشعبي ومعسكرات هيئة الحشد الشعبي، وإن نؤكد أن استهداف هيئة الحشد الشعبي ليس استهدافاً لمؤسسة منفصلة عن الدولة بل اعتداء مباشر على مؤسسة عسكرية رسمية تشكل جزءاً من المنظومة الأمنية العراقية بموجب قانون رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٦ وترتبط بقائد العام للقوات المسلحة، وعليه فإن على مقراتها فأن أي عدوان على مقراتها الدولة هو عدوان على الدولة العراقية وسيادتها ومؤسساتها، ولا يمكن تغطيتها بأي ذريعة أو تبرير بما في ذلك ما يسمى بالدفاع عن النفس، أن كتلة صادقون تستذكر تضحيات الشهداء وتحبي صمود الجرحى وتؤكد ان دماء الشهداء ليست ارقاماً في البيانات أنما أمانة وطنية تستوجب موقفاً واضحاً وإجراءات حازمة في محاسبة المسؤولين عن هذا العدوان، وبناء عليه تمضي الكتلة في اجراءاتها الدستورية ومن هذا المكان نطالب بضرورة تشريع قانون الحشد الشعبي وضرورة إرساله من الحكومة كما نؤكد على ضرورة تشكيل لجنة نيابية تحقيقية مشتركة من الأمن والدفاع والعلاقات الخارجية تقدم تقريرها خلال (١٥) يوماً عن حجم الخروقات والأضرار البشرية والمادية والثغرات التي سمحت في تكرار هذه الاعتداءات، ونؤكد أن هذه اللجنة يجب أن تتبع المهنية وان لا ترفض لبيانات واتهامات مسبقة ونؤكد على أن تكون هذه اللجنة مهنية وتدفع الشكوك والكثير من اللغط الذين نسمعه، نطلب مشروع قرار نيابي موحد بضرورة إرسال قانون هيئة الحشد الشعبي إلى مجلس النواب للتشريع، كما نؤكد على المسار المالي الذي يؤمن التخصيصات المالية لتعويض ذوي الشهداء والجرحى وإعادة تأهيل المقررات المتضررة موسم الشهداء العدوان بأحكام قانون مؤسسة الشهداء.

- النائب جواد رحيم قاسم الغديري:-

لا يخفى على احد أن هذا اعتداء واضح وصارخ واعتداء على السيادة العراقية واستهتار بالدم العراقي، وطالبنا في حينها أن تعقد جلسة طارئة لهذا الأمر اذا يتذكرون الأخوة في يوم استشهاد احد الصيادين من أبناء محافظة البصرة عقدت عدة اجتماعات فاطحنا بثلاث قيادات من القوى البحرية لأنه ثبت بعض التقصير نوعاً ما لدى هؤلاء القيادات وتم إعفائهم من مواقعهم، كنا نتوقع ان هذا الاجتماع سوف يكون في ليلة الحادث او في اليوم التالي وطالبنا بطلب (١٤٠) نائب لكن للأسف لم يتحقق، موضوع الآخر لاحظنا من خلال البيانات الحكومية والسياسية وكان المشكلة في العراق هو الذي ضرب نفسه السعودية ضربت من قبل اليمنيين وبشكل علني ولا زالت تصريحات موجودة في وسائل التواصل الاجتماعي، لكن تخشى من اليمن وتعود على العراق لأنها الحلقة الأضعف حسب تصورهم هذا الأمر يدعونا إلى اتخاذ عدة إجراءات، الإجراء الأول أن نسلح انفسنا وبالأخص دفاعاتنا الجوية بالمستوى اللائق وبالمستوى الذي يواجه ويتصدى لهذه التحديات القائمة، لا يخفى على الجميع إن دفاعاتنا الجوية الآن ليست في مستوى الطموح بل لم ترتقي إلى مستوى الدفاعات الجوية في المنطقة، فعلياً كمجلس نواب ان نلزم الحكومة والجهات الأمنية بضرورات التسريح الجيش العراقي وبالأخص الدفاعات الجوية، أيضاً من باب الإنصاف لهؤلاء الشريحة وبالأخص ومقرات الحشد الشعبي وكما ذكرتم وذكروا السادة النائب الذين سبقونا في الحديث انهم أصحاب الفضل وهم جزء أساسي من المنظومة الأمنية للعراق، فعلياً ان

نسرع بتشريع قوانين الحشد الشعبي وتسليحهم وتمكينهم وإعدادهم إعداد بما يتلائم مع هذه المرحلة ،ايضا من باب الإنصاف أن نلزم رئاسة الجمهورية وان نوصي رئاسة الجمهورية بالإسراع بتنفيذ أحكام الإعدام للمجرمين الذين ثبتت إدانتهم وتورطهم بدماء العراقيين وحكم عليهم بالإعدام ومتوقف لغاية الآن، نطالب أيضا كما سمعنا عن رئيس الوزراء لديه علم بالحادثة قبل وقوعها (٣) ساعات، نطلب تشكيل لجنة برلمانية للوقوف على حثيات هذا الأمر وما هي الإجراءات التي اتخذها رئيس الوزراء بهذا الخصوص؟ ونتمنى ان تكون اللجنة أعطي نتائجها خلال أيام وجيزة لان الناس تنتظر جواب من الحكومة ومن البرلمان، أكرر الحكومة الآن والسياسيين وكان المشكلة نذهب إلى عدم السماح للإطلاق أي صاروخ أو طائرة مسيرة من الأراضي العراقية باتجاه السعودية وكان المشكلة نحن لدينا ضربنا أنفسنا، بعضنا حتى لا يتجرأ ويقول العدوان السعودي على العراق كانه يخجل من هذا الاسم، فعلينا أن نسمي الأسماء بمسمياتها نعم نحن مع ضبط وحصر السلاح بيد الدولة بوقت ما يكون لدينا جيش قوي قادر ودفاعات جوية مستعدة أن تدافع عن العراق وتحمي أجواء سيادته.

- النائب ضحى رضا هاشم القصير:-

قال تعالى في محكم كتابه العزيز بسم الله الرحمن الرحيم (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) صدق الله العلي العظيم، نحن أبناء الشهداء بقية السيف وبقية السيف اجدى وأوفى، وانتم ونحن جميعاً أولياء الدم، وبالتالي اعتقد الرد على هذا الاعتداء الغاشم السافر من الدولة المجاورة للأسف الشديد نقولها بمرارة إنها جارة السعودية الغاشمة على أبناء العراق ما يكون عليه الرد إلا بالمضي بتشريع قانون هيئة الحشد الشعبي وإقرار التقاعد وإعطاء الحقوق لذويها، وبالتالي اعتقد في الأمس القريب ولم تغادر ذاكرة العراقيين جميعاً، إن هنالك أكثر من (٥٠٠٠) جنسية سعودية جاؤوا إلى هذا البلد بأحزمة مفخخة وناسفة وفجروا أنفسهم أمام الدم العراقي، وبالتالي هذا الاعتداء جاء مرة أخرى ليجدد علينا هذه الذكرى، سيادة الرئيس والسادة النواب جميعاً نحن جميعنا نعلم لولا تدخل ابن الحشد الشعبي لولاها لم نكن جالسين الآن على هذه الكراسي، ولولا مقاومة هذه القوات التي اليوم نحن نجلس على طاولة سياسية ونتحاور حتى نرتب وضعنا وحتى تكون هنالك هيئة للحشد، حتى يكون هنالك تسليم لسلحنا بيد الدولة ونتقاجاً انه مقابل هذا الأمر يكون لدينا اعتداء توجد تصريحات لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية وتصريح أمام الملا قال انه هذا الاعتداء كان يعلم من الحكومة العراقية، طبعاً نحن نحتاج الى توضيح من الحكومة العراقية أولاً انه تكذيب لهذا الادعاء ورفض لهذا المحور الذي يحاول التفرقة ونزع روح الوحدة من أبناء العراقيين، سيدي الرئيس نحن لولا الحشد الشعبي هل كنا موجودين الآن جالسين في الحكومة العراقية، لولا تدخل ابن الحشد عندما جاء وترك الجنوب وكان الجنوب مستقر وذهب أين ذهب؟ إلى الغربية وحررنا وقاتلنا وأعطينا دماء كثيرة، لولا الحشد هل استمرت عباءتنا على رؤوسنا، واليوم نحن نخجل ان نسمي، لا نقول الحشد الشعبي، نقول حصل اعتداء على ابناء العراق، لا، الاعتداء على ابن الحشد، الاعتداء على العراقي، الاعتداء على الجنوبي، الجنوبي يعني الشيعي، يعني الغربي، يعني السني، يعني الكردي، يعني الهوية العراقية الموحدة، علينا ان نثار جميعنا على هذه الدماء برد على هذا العدوان يكون من خلال اقرار قانون الحشد والجلوس على طاولة مستديرة لأخذ هذه الحقوق، الحقوق تنتزع ولا تعطى وبالتالي اكرر مرة اخرى اختتم مقولتي بما بدأت نحن اولياء الدم ونحن بقية السيف وبقية السيف اجدى وأوفى.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أحسنت سيادة النائبة وان شاء الله توجد متابعة حديثة من رئاسة المجلس ومن الأخوة النواب وبالاهتمام بأنه على الحكومة ان ترسل قانون الحشد من اجل إقراره وان شاء الله قريباً جداً سوف يتم إقرار قانون الحشد.

- النائب عبد الامير نجم عبدالله المياحي:-

الرحمة للشهداء والشفاء العاجل للجرحي يعني بصراحة تكلموا الأخوة واعتقد في داخل كل من الأخوة النواب كلام يعبر عن الاستكثار عن الاعتداء الغاشم الذي طال أبناء القوات الأمنية وخصوصاً الحشد الشعبي نحن لدينا اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية لنتكلم في هذا المجال وفي هذه الاتفاقية انه كيف تسري هذه الاتفاقية على الحكومة ان تنتظر وان تعيد النظر في هذه الاتفاقية على انه الولايات المتحدة الأمريكية اليوم تضع يدها بيد السعودية المجرمة التي طالت يدها العراق سابقاً ودعمت الإرهاب واليوم تطيل القوات الأمنية رسمياً على الولايات المتحدة الأمريكية ونحن لدينا اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية بين هذه الاتفاقية وأين ذهبت لنبحث في هذه الزاوية ونؤكد على هذه الاتفاقية وبنود هذه الاتفاقية، اعتبار الاعتداء على الحشد الشعبي وسيادة العراق هذا على الحكومة ان تتخذ موقف رسمي واضح، لا تتخذ الموقف الخجول وان تكتفي بمجرد بيان، وتكتفي بمطالبه بالتعويض، العراق ليس بحاجة إلى الأموال، وأبناء الشهداء وعوائل الشهداء الذين هم اليوم فرحين بتقديم أبنائهم وأولادهم شهداء، وضحوا من اجل الدفاع عن ارض الوطن لا يحتاجون إلى هذه الأموال، من يضحي بالنفس اسمى غاية، الجود هو الجود بالنفس فمن

يضحي بنفسه لا يحتاج هذه الأموال، فنحن لا نطالب بتعويض من الولايات المتحدة الأمريكية وهذا موقف خجول ولا من السعودية ولكن نطالب بموقف شجاع من الحكومة العراقية اتجاه هذا الاعتداء، تقديم شكوى في مجلس الأمن على الدول التي طالت الاعتداء على القوات الأمنية ومقرات الحشد الشعبي وتوفير تسليح للدفاعات الجوية العراقية، لا يحصل اعتداء في المنطقة أو تحرك أمني وتأتي أوامر لجميع القطاعات، انه يكون هنالك ضم وإخفاء لجميع الرادارات العراقية، للأسف الشديد وتم شرائها بملايين الدولارات وهذا كان اعتراف رسمي من الحكومة ومن الأشخاص المعنيين في هذا الموضوع، فعلى الحكومة ان تكون شجاعة ويكون موقفها شجاع اتجاه هذه الدماء الزكية التي سالت، وتعيد تشغيل منظومات الرادارات وتعزز قوتها وعلينا نحن كمجلس نواب ان نتخذ عن قرارات تعزز الحكومة بتوفير دفاعات جوية قوية تسهم بالحفاظ على أجواء العراق وأراضيه، وعلى الحكومة إعادة التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية بالحفاظ على الأجواء العراقية لأنه الآن الأجواء العراقية مستباحة، اي دولة، اي قوة ترغب أن تعتدي وتهاجم على اي دولة أخرى تعتبر الأجواء العراقية أجواء مستباحة تطير فيها الطائرات الإسرائيلية والأمريكية والسعودية والكويتية وتعتدي على الجيران من قبل الأجواء العراقية، هذا مرفوض تماماً علينا ان نعيد وضعنا، العراق تعود مثلما تفضل الأخوة، ولديه شعب قوي وشجاع ومستعد ان يدافع عن أراضيه وعن سماءه وماؤه، فبالتالي علينا أن نتخذ قرارات كمجلس نواب ندعم الحكومة لاتخاذ إجراءات قوية صارمة تتناسب مع كرامة العراق وسيادة العراق ودماء العراقيين.

- النائب حسين نعمة دhill البطاط:-

يدين حزب الدعوة الإسلامية العدوان السعودي الأمريكي الغاشم الذي استهدف مقر الحشد الشعبي في عدد من محافظات العراق وذهب ضحيته العشرات من الشهداء والجرحى، ويعد انتهاكاً صارخاً لسيادة العراق ووحدته وأراضيه وعدواناً اثماً و مرفوضاً يخالف أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويمثل تصعيداً خطيراً يهدد امن العراق واستقرار المنطقة، لقد اكد العراق مراراً انه لا يسمح بأن تكون أراضيه منطلقاً للاعتداء على أي دولة كما يرفض في الوقت نفسه أن تكون أراضيه ساحة لانتهاك سيادته أو لتصفية الصراعات الإقليمية والدولية على حساب امه الوطني، وإذا كانت ثمة الادعاءات بشأن انطلاق هجمات من الأراضي العراقية في اتجاه المملكة العربية السعودية فان الواجب يقتضي تقديم الأدلة والوثائق القاطعة وعدم الاستناد إلى مزاعم غير مثبتة ولا سيما أن الحكومة العراقية سبق وان شكلت لجنة تحقيقية مختصة للوقوف على حقيقة تلك الادعاءات وإعلان نتائجها، إن هذا العدوان لن يؤدي إلى زيادة التوتر وإشعال فتيلة الصراع في المنطقة ويقوض الجهود الرامية لخفض التصعيد وتجنب شعوب المنطقة ويلات الحرب وأثارها الكارثية، وإذا نطالب الحكومة العراقية باتخاذ موقف وطني حازم يتناسب مع جسامه هذا الاعتداء، فأنا ندعوها إلى توظيف جميع الوسائل السياسية والدبلوماسية والقانونية التي يكفلها القانون الدولي لحماية سيادة العراق ومحاسبة المسؤولين عن هذا العدوان واتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع تكراره مع الاحتفاظ الكامل بحق العراق في اتخاذ جميع الوسائل المشروعة التي يقرها القانون الدولي للدفاع عن سيادته وردع اي اعتداء يستهدف أراضيه أو مؤسساته الوطنية، كما نؤكد ان العراق رغم ما تعرض له خلال السنوات الماضية من إرهاب عابر للحدود وتدخلات جسيمة الحق به وبشعبه خسائر فادحة التزم دائماً بضبط النفس واحترام سيادة الدولة وعدم نقل الصراع الى اراضي الآخرين وهو موقف مبدئي ينبغي ان يقابل باحترام متبادل، لا بالاعتداء وانتهاك السيادة، الرحمة والخلود لشهدائنا الابرار والشفاء العاجل للجرحى والصبر والسلوان لعوائلهم الكريمة، حزب الدعوة الإسلامية.

- النائب عزيز شريف خضير المياحي:-

بسم الله الرحمن الرحيم ((فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا ان الله مع المتقين)) صدق الله العلي العظيم، سيادة الرئيس، السادة النواب السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، نقف اليوم لنسجل موقفاً تاريخياً وإخلاقياً لا يقبل اللبس ندين فيه بأشد العبارات العدوان السعودي الأمريكي الغاشم الذي استهدف مقرات الحشد الشعبي المؤسسة الرسمية التي قدمت أروع الملاحم في دفاعها عن ارض العراق وسيادتهم، إن هذا الاعتداء الأثيم لذي اسفر عن ارتقاء شهداء أبرار والسقوط جرحى وتدمير للعديد من المقرات والممتلكات يمثل خرقاً صارخاً للسيادة الوطنية وتجاوزاً للمواثيق والأعراف الدولية ان دماء أبنائنا وصبر عوائلهم ليس محلاً للمساومات ولا للترصيات الدبلوماسية ومن هذا المنبر مطالبكم جميعاً بموقف وطني والتصويت على قرار نيابي ملزم للحكومة العراقية يمنع منعاً باتاً التنازل عن أي من الحقوق المادية او المعنوية للشهداء والجرحى وعوائلهم الكريمة والزام المملكة العربية السعودية بالتعويض الكامل عن جميع الأضرار الناجمة عن هذا العدوان دون الخضوع لأي ضغوط او مجاملات سياسية كما نطلب من الحكومة إرسال قانون هيئة الحشد الشعبي قانون التقاعد والخدمة لمنتهبي الهيئة الأسبوع القادم ان شاء الله كما نؤكد للجميع ان العراق بشعبه وقواته المسلحة وحشده الشجاع يحتفظ بحقه الكامل والمكفول في الرد على هذا الاعتداء في الوقت والمكان الذين يراهما مناسبين دفاعاً عن كرامة الوطن وسيادته، رحم الله الشهداء وشافا الجرحى وحفظ الله العراق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- النائب مراد إسماعيل حسن سيدو:-

الرحمة لشهداء العراق جميعاً بما فيهم شهداء العبادة اليزيدية، نستذكر اليوم الذكرى السنوية الـ ١٢ التي ذهب ضحيتها ما يقارب ١٢,٠٠٠ أنسان، هذه الصورة من سنجار خلال هذه الذكرى والصور المعلقة لأكثر من ٥٠٠٠ من الضحايا اغلبهم من النساء والأطفال، الظلم الذي وقع على الاليزيديين بعد الإبادة لا يقل عن ظلم الإبادة إلى اليوم ٢٧٠٠ يا سيدي يزيديه مختطفين ومختطفات، ونعتقد إن اغلبهم في سوريا إلى اليوم نصف المجتمع اليزيدي نازح في ١٥ مخيم في اقليم كردستان العراق، إلى اليوم مناطق الاليزيديين تنفقر إلى ابسط مقومات الحياة، تخيل ولو للحظة عائلتك تعيش فيه، في خيمه من النايلون ٤ × ٤ م لـ ١٢ سنة وتنام مع زوجتك ومع ابنك وابنتك، وفي بعض الأحيان (١٠) أشخاص ينامون في خيمة من أربعة في أربعة امتار، الاليزيديين فقدوا الأمل إلى درجة إن ٨٠% من الاليزيديين يرغبون الخروج من العراق، قضاء سنجار إلى اليوم هو القضاء الوحيد الذي ليست فيه ادارة، وهذا شيء طبعاً غير قانوني وغير دستوري ان يكون لديك قضاء ووحدات ادارية من دون ادارة، هذا الموضوع سيدي الرئيس يجب ان يحسم ولن نقبل به بصراحة خلال ثلاثة اشهر اذا الحكومة لم تقوم بواجبها في موضوع سنجار نحن سوف يكون لنا موقف شعبي وموقف رسمي، طبعاً حتى سيدي الرئيس حتى القضايا الإنسانية التي لم يتم التعامل معها رفع الرفاة، هذه السيدة وانا كنت اعرفها عندما كنت صغيراً، عندما نذهب على مزارات اليزيدية هي كانت سيدة لديها مشاكل نفسية وكان تعيش في غرفة صغيرة بسبب بنهاية الشارع العام، عندما جاء داعش إلى المنطقة قام بقتلها وبعض الأشخاص يقولون حرقها، وإلى اليوم عظامها موجودة ومرمية على الارض ولم يتم رفعها من دائرة المقابر الجماعية، مسؤول الطب العدلي، طبعاً هو الفساد موجود في الطب العدلي لا يقل عن الفساد الموجود في مؤسسات الحكومة الأخرى، شخص لا يقوم بواجبه رفعت العراقيين ليست فقط بالألاف باليزيديين بل بالألاف الموجودة في الطب العدلي، وهؤلاء الأشخاص لا يعملون، أنا أتمنى ان يكون للمجلس موقف من الطب العدلي، طبعاً سيدي الرئيس ختاماً العراق هو ايضاً البلد الأم، الاليزيديين والبلد الوحيد في العالم يعني الاليزيديين موطنهم الأصلي الذي يعترف باليزيديين كديانة، اليزيديين غير معترف فيهم في سوريا، ولا في تركيا، وهذا أيضاً نقطة إيجابية إن العراق مكون أصلي أصيل عمره الأف السنين، يأخذ من العراق موطن له ويجب أن نحافظ عليه ربع المجتمع اليزيدي هاجر بعد الإبادة والمتبقين نحن يجب أن نهتم فيهم وفي وضعهم يجب أن نعيد النازحين، سيادة الرئيس التعويضات إلى حد الآن لم يعطوهم التعويضات، نشاهد مثلاً مليارات الدولارات موجودة في الحيطان والآبار والنازح مليون ونص غير مستلمها تعويضاً لهم، الشيء الآخر اطلب تشكيل لجنة تزور سنجار يوم ١٥، يوم ذكرى إبادة كوجو، حتى اطلب من حضراتكم ومن السادة النواب هذه دعوة عامة للجميع بأن السادة النواب كزياره وايضاً كوفد.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

طبعاً أؤكد على انه رئاسة المجلس وجميع الأخوة النواب يقفون مع القضية العاجلة للطائفة اليزيدية وهذا المكون الأصيل من أبناء الشعب العراقي وان شاء الله مجلس النواب سوف يكون داعم لكل القرارات التي تخدم استقرار منطقته سنجار واليزيدية بشكل خاص.

- النائب يوسف بعير علوان الكلابي (نقطة نظام):-

نقطة النظام المادة (٩) من النظام الداخلي لمجلس النواب السيد الرئيس المحترم قبل حوالي شهرين أو قبل حوالي أربعة اشهر كلفت رئاسة مجلس النواب المحترمة لجنة الأمر النيابي ٦٣ للبحث في موضوع تلوث نهري دجلة أول مرة دجلة وما حدث له من كارثة، وبعد فتح الملف توسعت رئاسة المجلس المحترمة بعد أن قدمنا مجموعة من الأمور الكارثية التي تخص تلوث نهري دجلة والفرات وما يعانيه الشعب العراقي وخصوصاً في الوسط والجنوب وحقيقة بفضل الله سبحانه وتعالى ودعم رئاسة المجلس استطاعت هذه اللجنة ان تزور الرئاسة جميعاً، السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس مجلس القضاء والسيد رئيس مجلس الوزراء وايضاً السادة الوزراء وحقيقة لم نرى لجنة تدعم كما دعمت هذه اللجنة، قدمنا قبل شهرين سيادة الرئيس الى رئاسة المجلس طلباً لعرض ما وصلت اليه هذه اللجنة وتوصياتها وأمورها في احدى جداول الأعمال، بعد أن قررت رئاسة المجلس حل اللجان المؤقتة جميعاً، قدمت طلب ثاني إلى رئاسة المجلس لتقديم التوصيات ثم تحيلها إلى اللجنة المعنية، أي لجنة أصبحت المعنية هي التي تكمل هذه التفاصيل، يوم امس بفضل الله سبحانه وتعالى تلقينا دعم كبير من المركز الخبري وكانت هنالك ندوة حضرها الأخوة الوزراء وشخصيات مهمة وفاعلة، بصراحة لأول مرة أرى إشادة في مجلس النواب بهذا الشكل بقرار الدعم المطلق من رئاسة المجلس لهذه اللجنة ولتوصياتها ولعملها، اطلب وبشكل واضح من السادة الرئيس ونائبه إدراج توصيات هذه اللجنة في جلسة اليوم أو الجلسة القادمة وبما تحب رئاسة المجلس.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

البرلمانية توضع على جدول الأعمال بعد أن يقدم إلى الرئاسة ونختار إن شاء الله أحد جداول الأعمال لمجلس النواب ويتم رفع هذه التوصيات.
*الفقرة الأولى: استكمال القراءة الأولى لمقترح قانون رعاية الأحداث، (لجنة العمل ومؤسسات المجتمع المدني ومجلس الخدمة الاتحادي والشباب والرياضة).

- النائب عماد قاسم عزيز عبد علي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون رعاية الأحداث.

- النائبة ضحى لعيبي كاظم البهادلي:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون رعاية الأحداث.

- النائبة انعام علاء الدين حمودي العبيدي:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون رعاية الأحداث.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون رعاية الأحداث.

- النائب ثائر جاسم راضي حسين:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون رعاية الأحداث.

- النائبة ابتسام هاشم عبد حسين الهلالي:-

تكمل القراءة الأولى لمقترح قانون رعاية الأحداث.

- النائب فاروق محمد سعيد درويش:-

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون رعاية الأحداث.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

*الفقرة ثانياً: القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الثاني لقانون المختارين رقم (١٣) لسنة ٢٠١١، (لجنة الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم والتخطيط والبرنامج الحكومي والأوقاف والثقافة والسياحة).

- النائب احمد مظهر إبراهيم الجبوري:-

يقرأ مقترح قانون التعديل الثاني لقانون المختارين رقم (١٣) لسنة ٢٠١١.

- النائب ياسين حسن طاهر حسن:-

يكمل قراءة مقترح قانون التعديل الثاني لقانون المختارين رقم (١٣) لسنة ٢٠١١.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

السيد رئيس اللجنة القراءة لا تكون بأصل الفقرة إنما المادة كذا تعدل المادة ويقرأ التعديل، يعني ليس هنالك ضرورة، حتى نحافظ على شكلية القانون والقراءة، مباشرة مثلاً المادة رابعاً، تعدل المادة ثانياً من المادة (٥) ويحل محلها حتى تكون القراءة مضبوطة.

- النائب محمد كريم عبدالحسين البلداوي:-

يكمل قراءة مقترح قانون التعديل الثاني لقانون المختارين رقم (١٣) لسنة ٢٠١١.

- النائب احمد كامل منكاش الفرحاني:-

يكمل قراءة مقترح قانون التعديل الثاني لقانون المختارين رقم (١٣) لسنة ٢٠١١.

- النائب علي جبار حافظ الإزيرجاوي:-

يكمل قراءة مقترح قانون التعديل الثاني لقانون المختارين رقم (١٣) لسنة ٢٠١١.

- النائبة سمية غانم نايف الخابوري:-

تكمل قراءة مقترح قانون التعديل الثاني لقانون المختارين رقم (١٣) لسنة ٢٠١١.

- النائب عبد الحمزة منعم علوان الخفاجي:-

يكمل قراءة مقترح قانون التعديل الثاني لقانون المختارين رقم (١٣) لسنة ٢٠١١.

- النائب احمد مظهر ابراهيم الجبوري:-

يكمل قراءة الأسباب الموجبة مقترح قانون التعديل الثاني لقانون المختارين رقم (١٣) لسنة ٢٠١١.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

*الفقرة ثالثاً: القراءة الأولى (تقرير ومناقشة) مقترح قانون التعديل الثاني والعشرين لقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠، (اللجنة المالية، اللجنة القانونية).

- النائب عدي عواد كاظم الحسين:-

يقراً تقرير مقترح قانون التعديل الثاني والعشرين لقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠.

- النائب غفران اقبال يوسف الاعرابي:-

تكمل قراءة مقترح قانون التعديل الثاني والعشرين لقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠.

- النائب حسين علي جبار العبدالله:-

يكمل قراءة مقترح قانون التعديل الثاني والعشرين لقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠.

- النائب يوسف بغير علوان الكلابي:-

يكمل قراءة مقترح قانون التعديل الثاني والعشرين لقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠.

- النائب باسم خضير كاظم الغرابي:-

يكمل قراءة التوصيات مقترح قانون التعديل الثاني والعشرين لقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

الآن المداخلات من السيدات والسادة النواب حول التقرير.

- النائب حيدر محمد كاظم خضير المطيري:-

حقيقة مداخلتي سوف تكون على الموضوع الذي وقعت عليه مع الأخوة بشأن العدوان السعودي الصهيوني على العراق، أولاً نستنكر بشدة هذا العدوان السعودي الأمريكي الصهيوني الغاشم، ثانياً ان ما ننعم به حالياً من أمان وما نتنفسه من كرامة هو نتيجة تلك الدماء الزكية الطاهرة وتلك التضحيات فعلينا وعلى اقل تقدير ورد الى هذا الفضل الذي لا يسد ولا يرد على اقل تقدير هو السعي بتشريع قانون الحشد الشعبي الذي طالما طالبنا فيه بالدورة السابقة، وعلينا إنصاف ذوي الشهداء حيث هنالك أعداد كبيرة غير منصفة ولم يعطى لها لا ارض ولا تعويضات إلى الآن والبعض منهم منذ ٢٠١٤ و ٢٠١٥، أين الدفاعات الجوية، هذا الاعتداء الغاشم لو كانت هنالك دفاعات جوية رصينة كان لم يحصل هذا الاعتداء، فيجب تشكيل لجنة تحقيقية من لجنة الأمن والدفاع لمتابعة هذا الأمر مئات التريلونات صرفت على وزارة الدفاع، أين الدفاعات الجوية، أين معاهدة الأمان والدفاع مع الجانب الأمريكي، الرئيس الأمريكي صرح وبصراحة انه الحكومة العراقية تعلم بهذا العدوان، لماذا لم تخرج الحكومة وتوضح هذا الأمر، لماذا لا نستدعي الحكومة ونحاسبها ونرى اين هذا الموضوع وصل، وكيف ابلغهم كيف تم تسليم أبنائنا بهذه البسطة، كيف سقطت هذه الدماء ولا احد حتى وذكرنا احتجاج لم تصدر من الحكومة، على الحكومة تحمل مسؤوليتها، وعلى مجلس النواب أيضاً تحمل مسؤوليته، ورحم الله شهداء العراق كافه والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

- النائب عزيز ناصر عزال شمري:-

موضوع ذو صلة بعمل اللجنة المالية والتقرير الذي تقدمه اللجنة المالية بقضايا الملاك وهكذا تفاصيل، تقدمت لمرتين متتالية داخل مجلس النواب بمقترح وضع درجات وظيفية للخريجين القدامى الـ ١٥٠,٠٠٠ بقدام الأيام وإعطائهم درجات من درجات الاندثار والحدث والاستحداث، وهذا المقترح لمدة ٤٥ يوم التقيت بعدد من الأشخاص المختصين في مجال الأكاديمية، المتخصصين في مجال الموارد البشرية، وايضا الموارد المالية

وتحدثنا كثيرا في هذا الموضوع و وصلنا إلى قنوات تامة انه يتم، انه هذه درجات الحدث والاستحداث المتبقي من الراتب الذي يذهب إلى التقاعد بعد أن تنقطع علاقة الموظف مثلا المتقاعد بوزارته أو دائرته، باقي المبلغ يتم وضعه بعقد للخريجين القدامى يعني واحدة من الوزارات فقط واحدة من الوزارات التي زرتها، أجريت زيارات على الوزارات والمؤسسات، واحدة من الوزارات فقط أكثر من ٢٥% من عدد الدرجات الوظيفية ممكن ان تساعد الخريجين القدامى، حالياً نؤمن بقضية انه الدولة في الوقت الحالي تمر بظروف صعبة ولا تستطيع ان تعين، لكن بالمقابل في هذه الطريقة انه الذي يخرج من الخدمة ممكن ان نعين في مكانه ونترك سنة بدون تعيين، هذه المبالغ التي سوف تترتب على درجات الحذف والاستحداث والاندثار خلال هذه السنة ممكن ان يثبت فيها الموظف الذي سوف يعين وفي هذا الموضوع نتخلص من قضية ملف الخريجين القدامى، ايضاً قدمت الكتاب إلى رئاسة المجلس والسيد رئيس المجلس، أوعزت كتابة الى مكتب السيد رئيس الوزراء، رئيس مجلس الوزراء والان انا من خلال مجلس النواب وأمام الجميع وأمام الشعب اطلب من السيد رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة انه يتم شمول الخريجين القدامى بدرجات وظيفية، في هذه الطريقة نحن لا نرغب ان نحمل الحكومة أكثر من طاقتها ونعلم الظرف الاقتصادي ونعلم المشاكل التي ممكن ان تكون على ضوء هذا الموضوع، ولكن الان يتخذ مجلس النواب اجراء حقيقي وجمع الدرجات الوظيفية الموجودة في الدولة العراقية التي عددها قرابة الـ ٤٠٠,٠٠٠ الى ٣٥٠,٠٠٠ حسب الذي فهمته في المؤسسات، يعني فقط وكالة شؤون الشرطة في وزارة الداخلية خلال الستة اشهر الاولى من ٢٠٢٦ لديها أكثر من ٨٠٠٠ درجة حذف واستحداث واندثار، فبالنظر نستطيع ان نساعد الخريجين القدامى ونتخلص من هذا الموضوع، وايضا ندعو السيد رئيس مجلس النواب الى التعاون واحتواء هؤلاء الشباب، لماذا يومياً يخرجون مظاهرة، لماذا يومياً يطالبون بحقوقهم، واعمارهم انتهت، ونتخلص من قضية البطالة، نتخلص من قضية انه احساسهم بالتهميش في بلدهم، نقوي لديهم اواصر المواطنة، ونستطيع ان نكون على ارض صلبة بقضية معالجة موضوعهم.

- النائب يوسف بغير علوان الكلابي:-

الحقيقة سيادة الرئيس طرح منصف موفق من السيد النائب في هذا الخصوص، الخريجين القدامى وصلت أعمارهم قرابة الأربعين وتعلم جنابك قانون الخدمة المدني بعد الأربعين لا يوجد تعيين، فألاف من شبابنا التي قضت أعمارها في الدراسة والخدمة لم يحصلوا على اي درجة، مقترحات مهمة واطلب من الرئاسة توجيه كتاب إلى رئاسة مجلس الوزراء عند إعداد الموازنة في البرامج أن تكون هذه الموازنة فيها شيء واضح ومهم للخريجين القدامى.

- النائب رياض عداي عبود الخفاجي:-

ابتداء كل الشكر والتقدير إلى اللجنة المالية على جهودهم المبذولة، حقيقة قسم من النقاط سيادة الرئيس جاوبوا عليها بالتقرير سوف لن اذكرها لأنها التقرير اليوم وصل حقيقة، لكن نحن مع إنصاف هذه الشرائح، لكن نرغب ان نطمئن ان القانون يعالج المشكلة من جذورها، لاسيما انه هذا القانون تم تعديله في عام ٢٠٢٤ وهذا التعديل الآخر في عام ٢٠٢٦، لذلك سيادة الرئيس انه نص المادة الأولى سوف لن أقرئها ابداً، بالاعتراض الذي ممكن أن اطرحه على الأخوة انه المادة حصلت المعالجة بالعناوين الوظيفية الواردة في المرفق فقط من دون بيان معيار اختيار هذه العناوين وقد يؤدي ذلك إلى بقاء موظفين واختصاصات أخرى تعاني من التسكين الوظيفي خارج نطاق القانون، وبالتالي نكون قد عالجت جزءاً من المشكلة وليس اصلها، الذي اقترحه سيادة الرئيس انه تضاف إلى المادة الأولى وعلى أن تتولى وزارة المالية بالتنسيق مع الجهات المعنية، إجراء مراجعة شاملة للعناوين الوظيفية والاختصاصات التي يتوقف عندها المسار الوظيفي وتقديم مقترح لمعالجتها لما يضمن العدالة وتكافؤ الفرص بين موظفين الدولة، سيادة الرئيس هنا ذكرنا الأخوة في تقريرهم انه سوف تتم مخاطبة الجهات والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، هنا الذي نقترح انه ليكون تحديد مدة مثلاً ٩٠ يوم على سبيل المثال، حتى الوزارات تستطيع ان تجيب، النقطة الأخيرة سيادة الرئيس انه ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وينفذ من تاريخ التصويت، عليه هنا العبارة من تاريخ التصويت عليه تحتاج الى مراجعة تشريعية لان التصويت وحده يسبق استكمال إجراءات إصدار القانون ونشره، قد يثير إشكالا في تحديد تاريخ نشوء الآثار القانونية والمالية، مقترح ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشرهم.

- النائب عبود كاظم فتلاوي الياسري:-

حقيقة أنا مداخلتي حول الموضوع الذي حصل في بداية الجلسة ولم تكن هنالك فرصة بخصوص موضوع الحشد الشعبي، طبعاً أنا في البداية أقول كان من المفترض ان تكون هنالك جلسة استثنائية فورية فور الحديث لا يتحمل الحدث، لأنه إلى أن تعقد جلسة اعتيادية، الشيء الآخر انه الرئيس الأمريكي بنفسه ذكر ان هنالك تنسيق مع الحكومة العراقية حول الضربة، وعندما يتحدث رئيس اكبر دولة في العالم في هذا الشيء، يفترض يكون

هنالك رد من الحكومة العراقية على الأقل، اذا ليس من وزاره الخارجية من المتحدث الرسمي بأسم الحكومة، لأنه كلمة تتسبب غير كلمة علم، العلم بالضربة غير التسبيق، التسبيق يوجد عمل مشترك بمعناه على الأقل يفترض ان يكون يوجد رد، اما بالنفي، او اذا كان هنالك علم، لماذا لم يكن هنالك اعتراض، او ما هو الإجراء، يعني نحن من غير المعقول كل الذي يحمل الهاتف او في اي طريقه ويقول انا سوف أضربكم، نحن نقول له نعم تفضل، يوجد لدينا علم، المسألة الأخرى الحقيقة نحن جميعنا نستحضر عندما تم ضرب قادة النصر في حينها هذا أدى بالنتيجة لتحصل بعد هذا عادة الى استقالة حكومة عادل عبد المهدي، يعني الحدث كبير جداً، بالمقابل لم نلاحظ وزارة الخارجية انه اي إجراءات منها، إجراءات في مجلس الأمن، او في غيرها، يعني هل من المعقول الضرب يمر مرور الكرام، وغداً او بعده اي شخص يرفع هاتفه علينا يقول سوف أضربكم، نقول له تفضل، من المفروض وزارة الخارجية، يعني نحن الذي شاهدناه ونحتاج إلى توضيح من الحكومة، أو من وزارة الخارجية، يعني الذي شاهدناه بالعكس الذي تداوله الإعلام، ذهب السيد وزير الخارجية وبدأ يصرح انه نعم، الفصائل وكذا وحلها، وكأننا نحن الذين نبرر، نحن نعمل على أن نسترضي، حقيقة هذا جميعه، ونحن نطالب بتوضيحات صحيحة ومناسبة تليق بمكانة العراق، يعني من غير المعقول غداً او بعده اي شخص كان، نعم، قلنا لكم ويضربوننا.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب).

تم تشكيل لجنة داخل لجنة الأمن والدفاع في نقص الحقائق ومعرفة هل كان هناك فعلاً تتسبب وعلم لدى الحكومة العراقية واذا كان هناك علم لماذا لم يتم اتخاذ إجراءات الحيطة والحذر والإخلاء وتقليل الخسارة الجسيمة التي أصابت أبناء الحشد الشعبي، اكثر من (٤٨) شهيد هذا كلامك وإشكالك صحيح، نقبل لأنه ليس لدينا إمكانية لرد هذا العدوان ما هي إجراءاتنا في تقليل الخسائر. أولاً: في الأنفس.

ثانياً: ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة اذا لم تكن تستطيع ان ترد على هذا العدوان كان هناك إجراءات وفق القوانين، هناك إجراءات دبلوماسية وقانونية لذا تم تكليف لجنة الأمن والدفاع في تشكيل لجنة وتم تشكيلها وسوف يتم البحث في هذا الموضوع وسوف تقدم تقريرها.

- النائب حسن محمد كاظم المسعودي:-

حقيقة هذا المقترح المقدم اليوم من قبل اللجنة المالية كثرة المطالبات به من قبل الكادر الوظيفي في مختلف الوزارات، وهو من الأهمية وحسناً فعلت اللجنة المالية في الإسراع في إعداد التقرير وعرضه للقراءة الثانية، ولكن عده نقاط أحاول أن اطرحها على السيد وزير المالية.

١- فيما أشار اليها النائب (رياض عادي) فيما يتعلق في تاريخ النشر أو تاريخ النفاذ في عطاء المهلة أو الفترة من للوزارات المعنية ووزارة المالية في اخذ الوقت الكافي لأعداد الهياكل الإدارية اللازمة في هذه الدرجات الوظيفية، اعتقد انه تاريخ النشر في الجريدة الرسمية هو التاريخ الذي ينفذ به القانون لإعطاء المهلة والفترة لوزارة المالية والوزارات المعنية الأخرى في اخذ الاحتياطات اللازمة بأعداد التعليمات والأنظمة الخاصة بهذا الموضوع.

٢- إن الترقية للدرجة الأولى أو الثانية فيها تبعات مالية، وكذلك رواتب تؤدي إلى رواتب اعلى تقاعدية للموظفين وهذا يعني إن هناك تبعات مالية واعتقد التأكد من إن هذا الموضوع سوف يدرج في قانون موازنه ٢٠٢٧ سيجنب القانون من ان تلجأ الحكومة للطعن به أمام المحكمة الاتحادية استناداً إلى المادة (٦٢) من الدستور، ايضاً هناك عناوين تم إغفالها في القراءة الثانية أشاروا السادة في اللجنة المالية انه سوف يتم مفاتحة الوزارات المعنية لتزويدهم في العناوين التي سوف تدرج في الملحق القادم، خاصة ما يتعلق في المشمولين في قانون التدرج الطبي حيث أشير الى مجموعه من التخصصات الموجودة في وزاره الصحة من تقنيين وممرضين وغيرهم ولم يشار الى المشمولين في قانون التدرج الطبي.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

سوف أقدم ملاحظاتي مكتوبة لاحقاً.

- النائب برهان كاظم عبدالله المعموري:-

حقيقة قانون الملاك خطوة مهمة بصراحة مطرحه في هذا الوقت مهمه جوهريه من إصلاح الوظيفة العامة، وشكرنا وتقديرنا الى اللجنة المالية تعرف سياده الرئيس اليوم الترهل موجود والجهود والجمود في الترفيعات والعناوين يحتاج إلى الإسراع في تشريع هذا القانون المهم، انا لدي نقطة واحدة سياده الرئيس هي معالجه التسكين الوظيفي، حقيقة أنت تعرف اليوم الكثير من المشاكل التي يعانون منها بعض الموظفين هي قضية التسكين واعتقد معالجه التسكين الموظفين حسب مؤهلاتهم العلمية الشهادات المتحصلة في ما يضمن على الأقل العدالة في التدرج الوظيفي الذي يستحقوه الموظفين، هذه النقطة نتمنى من الأخوة في اللجنة المالية أن يكون لهم اهتمام بها.

النقطة الثانية: نشكر السيد النائب (عزيز ناصر) بخصوص التأكيد على موضوع الخريجين القدامى، حقيقه اليوم هناك لجان مشكلة في كل المحافظات من الأخوة الممثلين عن الخريجين القدامى واعتقد يتواصلون مع كثير من السادة النواب ونحن الآن في حرج أمامهم وهم أصحاب حق، اليوم الخريج والذي مضى عليه كذا سنة والذين وصلت أعمارهم (٣٥ الى ٤٠) سنة أيضاً من حقه أن يبحث عن وظيفه وهذا حق أي إنسان مواطن وفق القانون وفق الدستور بالتالي سياده الرئيس اليوم هذا الموضوع نتمنى أن يكون لهم علاج حقيقي وفق قانون وعد التعاون ما بين سلطه التشريعية وأيضاً مجلس الوزراء لان نحن نعرف الوضع المالي والوضع الاقتصادي الذي يمر به البلد، لكن في نفس الوقت هناك الكثير من الحلول التي نستطيع أن نقترحها ونقدمها لمجلس الوزراء حتى على الأقل نجد فرص عمل لهؤلاء الخريجين وايضا نكون ساهمين فيه إيجاد فرص عمل لهذه الشريحة المهمة.

- النائب فاروق عدنان يوسف الياسري:-

نقدم شكرنا وتقديرنا لرئاسة المجلس واللجنة المالية والقانونية موافقتهم على مقترحنا على إدراج قانون الملاك ورفع التسكين الوظيفي عن عناوين مطلومة لم تتم إضافتها وسقطت سهواً في الدورة النيابية الخامسة، طبعاً قسم كبير منهم أُحيل إلى التقاعد وليس لهم ذنب والقسم الثاني هنالك محورين أحب أن أشير لهم.

أولاً: نظراً لأهمية تنظيم المسار الوظيفي للملاكات التمريضية والقابلات وأيضاً عناوين أخرى لمختلف الوزارات وما تمثله هذه الشرائح من ركيزة أساسية ولغرض تحقيق العدالة المهنية وتوحيد التدرج الوظيفي بما يتناسب مع المؤهلات العلمية وسنوات الخدمة وطبيعة المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، نرى ضرورة استكمال عناوين الوظيفية الخاصة لهذه الملاكات وإدراجها بصوره واضحه ضمن جداول رسميه معتمده في قانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ المعدل، نحن زودنا بكتب رسميه اللجنة المالية برئاسة اللجنة، واللجنة القانونية أيضاً رئاسة اللجنة ومشكورين على دعمهم ومساندتهم في إنصاف هذه العناوين.

المحور الآخر: نحث السيدات السادة النواب على التصويت لصالح منح مديريه التمريض العامة درجه خاصه في هذا القرار خطوه استراتيجيه لإصلاح المنظومة الصحية لعدة أسباب جوهريه.

١- تمثيل حقيقي لغالبية الملاكات التي تمثل ٦٠% من القوى العاملة في وزاره الصحة وتمثيلهم بدرجة قياديه بضمن مشاركتهم الفعالة في رسم السياسات وتخصيص الميزانيات.

٢- رفع جوده الرعاية القيادة المتخصصة تسهم مباشرة في تطوير وتدريب تطبيق معايير السلامة مما يقلل الأخطاء الطبية ويحمي المريض خط الدفاع الأول.

٣- يمنح هذا القرار دافعاً معنوياً لألاف الملاكات في الخطوط الأمامية ويحد من الاحتراق المهني والهجرة لملاكات وزاره الصحة.

٤- مواكبه المعايير الدولية، يلبي هذا الإجراء المهم توصيات منظمة الصحة العالمية لتعزيز القيادات التمريضية الوطنية وبالمناسبة وإشارة أخيرة كل دول الجوار الآن لديهم دائرة عامه للتمريض لكن نحن لا يوجد لدينا على مستوى مديريه ولله الحمد قبل خمسة أشهر من هذا التاريخ تمت موافقه رئاسة الوزراء ووزارة الصحة والان مديريه عامه للتمريض في وزاره الصحة تعمل ولكن نريد إضافتها من قبل اللجنة المالية واللجنة القانونية لقانون الملاك وان شاء الله جميعكم سوف لن تقصروا.

- النائبة منى قاسم باقر الغرابي:-

سياده الرئيس انتم كما تعلمون حصل لدينا إحالة على التقاعد من مواليد (١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣) الذين تم إحالتهم على التقاعد صراحة اغلب الشرائح التي أحييت الى التقاعد، التقاعد مقصرين وكانت لديهم مظلومية ومن ضمنهم المتقاعدين لذوي المهن الصحية إنصافاً منا الى ذوي المهن الصحية والتمريضية من مواليد (١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣) الذين أحيلا عن عمر ناهز (٦٠) عام حيث انهم لم يشملوا بتعديل قانون الملاك رقم ١٩ سنة ٢٠٢٤ وبناء على تقدم نقترح إضافة فقره ضمن المقترح التعديل الثاني والعشرين القانون الملاك رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ إنصافاً لهذه الشريحة المهمة اسوه بإقرانهم من الموظفين وإكراماً لجهودهم المقدمة طيلة فتره خدمتهم وخاصة أيام جائحه كورونا، سيادة الرئيس هؤلاء الهيئة الصحية في جائحه كورونا كان دواهم على مدار ٢٤ ساعه لذلك هم ظلموا في هذا التدرج وجنابكم لم تقصرون قمتم بإحالتها إلى اللجنة المالية ولم تقدموها مكتوبه وتم إحالتها إلى اللجنة المالية والقانونية، أتمنى من السادة النواب في اللجنة المالية والقانونية أن يأخذوا هذا على محمل الجد لان هذه فيها مظلومية كبيرة.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

لدي ثلاثة نقاط واللجنة الموقرة.

النقطة الأولى: هذا القانون مضى على تشريعه (٦٦) سنة، أي نقول قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ واجري عليه (٢٢) تعديل أي أصبح لدينا كأنما (٢٢) قانون ، (٢٢) قانون لقانون واحد ومشروع منذ عام ١٩٦٠ وللجنة أن تتصور مدى التغييرات التي حصلت على الهيكل الوظيفي ووضع الموظفين وعلى أعدادهم وعناوينهم الوظيفية، منذ عام ١٩٦٠ ونحن الآن عام ٢٠٢٦ أنا اقترح على اللجنة الموقرة طبعاً هذا سوف يرافقه صعوبة في التطبيق لهذه التعديلات (٢٢) تعديل قوانين متناثرة في كل مكان اقترح على اللجنة الموقرة أن توحد هذا القانون، هذه القوانين في قانون واحد حتى يسهل تطبيقه وتصبح مرجعيه واحده لقانون واحد.

النقطة الثانية: التعديل الحالي هل تم التأكيد انه تضمن كل الاختصاصات التي ليس فيها عناوين وظيفيه أم هي كيف تم إعداد هذا الجدول نحن نريدنا مناشدات كثيره من موظفين، انه موظف وليس لديه عنوان وظيفي ويحال إلى التقاعد ولا يعرف هو في أي درجة وما هو عنوانه الوظيفي وكيف تحسب مخصصاته سواء كان في الخدمة وأحيل إلى التقاعد.

النقطة الثالثة: آتني على كلام السيد النائب (عزيز الشمري) الذي ذكر موضوع الخريجين القدامى سياده الرئيس، سياده الرئيس نحن نعرف الدرجات الوظيفية توقفت ليس هناك تعيينات في الدولة العراقية، لكن هناك حل بالمتناول ما دام نحن في صدى تشريع قانون الملاك هناك شيء اسمه في الوظيفة العامة اسمه حركه الملاك، أي حركة الملاك يعني الذي يحال إلى التقاعد الذي يتوفى أثناء الوظيفة فسوف تتوفر هذه الدرجات هذه الدرجات لها تخصيص مالي أي سوف لن يكلف الموازنة العامة تخصيص، تخصيصها موجود مجرد تضمن الموازنة القادمة إن حركة الملاك درجات الحذف والاستحداث لا تهدف كما كان ينص في الموازنات السابقة، تبقى الدرجات انا اذكر لك دوائر تم زيارتها من قبلي بعض الوزارات مثلاً وزارة النقل البلديات والمجاري هذه دوائر خدميه، الدوائر البيطرية الموارد المائية الاتصالات الزراعة البيئة التجارة هذه الدوائر فقط بنايات ليس فيها موظفين إلا ثلة قليلة جداً يحال إلى التقاعد ولا يعوض واصلاً هي رواتبهم جداً متدنية لا تكلف الموازنة شيء فلا يأتي إليها احد أصلاً لا من عقود ولا غيرها ولا الدولة تذكرها أصلاً هذه دوائر خدمية، أتمنى الموازنة القادمة يضمن نص لاستيعاب أفوج الخريجين الذين هم جيوش من الخريجين.

- النائب باسم خضير كاظم الغرابي:-

الموضوع الذي تطرق اليه السادة النواب وخصوصاً السيد النائب (عادل الركابي) بخصوص موضوع العناوين الوظيفية وتعددتها، نحن فعلاً ماضين في اللجنة المالية بان يكون لدينا هذا التعديل (٢٢) هو التعديل الحاسم، لكن نحتاج أن تكون هناك اليه لربما افترقت لها اللجنة في الدورات السابقة موضوع العناوين الوظيفية تعلمون بان الموظف حتى يحصل الترقية يجب أن تكون درجته الوظيفية ولديه سقف هو العنوان الوظيفي، تردنا كثيرا من العناوين الوظيفية من الإخوة النواب جزاهم الله خير والسادة الذين قدموا مقترحات وقاموا بموضوع التوقيع تردنا كذلك عناوين وظيفيه من نقابات مختلفة تردنا عناوين وظيفيه كذلك حتى من خلال مواقع التواصل وغيرها، السادة النواب الآلية الصحيحة هي سوف تكون كالآتي ان شاء الله اللجنة ماضيه في هذا الموضوع، تعلمون الجهات المعنية والجهات المختصة هي التي تعلم ما هي الدرجة الوظيفية المستحقة لموظفيها، بالتالي سوف تكون الدرجات التي تم جمعها من الجميع وموجوده في اللجنة المالية ستخاطب بها الوزارات المعنية والجهات الغير مرتبطة بوزارة وبعدها نعم نحصل هذا الموضوع من الجهات والوزارات المعنية وعندما تصادق عليها باعتبار هذه حتى الوزارات تكون مصادقة من وزارة المالية حتى تعتمد في الأيام القادمة عندما يسقط عنوان معين فهذه مسؤولية الوزارة لان الإخوان في اللجنة يقوموا بجمع هذه العناوين الوظيفية لكن يجب أن تذهب في اتجاه الوزارات، وان شاء الله ماضين ونتمنى بان يكون هذا التعديل الأخير (٢٢) يكون حاسم.

- النائبة رجاء فاضل عزيز الحمدي:-

موضوع المقترح اعتقد سوف يلاقي استحسان الكل اغلبه السادة النواب تكلموا عن الخريجين القدامى واعتقد ان هناك مظلومية تجاه هذه المجموعة من الشباب الذين ينظرون إلى مجلس النواب انه باب من أبواب الحلول لها، هناك مقترح الكل يعلم هناك كليات مسائية ولدينا كليات أهلية ومدارس أهلية، هذه المدارس الحكومي يداوم في الصباح ويدوم في المسائي بالتالي نتقاضى راتبين، يتقاضى راتب من الدوام الصباحي ومن الدوام المسائي فمن باب الإنصاف لهم ولو حل أو مقترح مؤقت لحين توفر الموازنات اللازمة لهذه الأعداد الموجودة أن يكون أن يداوم في الدوام المسائي مقابل اجر تحدده الكليات منصف، بالتالي مستقبلاً من خلال إيرادات تعرفون الطلبة يقوموا في التسجيل في المدارس الحكومية والكليات الحكومية المسائية وكذلك الأهلية، هذه الإيرادات الموجودة من قبول الطلبة مبالغ جداً طائلة ممكن أن نعين عليها ما يقارب (٩٠٠) أو

(١٠٠٠) في الوقت الحاضر ممكن أن نقول حل لهذه المجموعة التي ممكن أن نستفيد منها باختصاصاتنا التي ممكن أن تعمل في الكليات وكذلك المدارس الأهلية فهذا باب من توفير مقترح لهم للتعيين دون تكلفه ماله للدولة.

- النائب احمد شهيد مرهون الكرعاوي:-

أنا لا ادين ولا استنكر ولا نجب، لان نعرف ان الحكومة سوف لن ترد على العدوان السعودي الأمريكي الذي وقع قبل أيام على قواتنا الأمنية لا سيما الحشد الشعبي، ونحن جدا متألمين مع السادة النواب ونشكرهم الشكر الجزيل لوقوفهم معنا مساندتهم لنا ودعمنا على جمع توقيعات لعقد جلسة أو فقرة لمناقش هكذا أمور، لكن سيادة الرئيس ان افضل رد على العدوان السعودي الأمريكي هو التصويت على قانون الحشد الشعبي وإعدام جميع الإرهابيين القابعين في السجون العراقية، نحن اليوم لا نريد تعويض ولا نريد امور نتكلم بها لان نحن لدينا ماضي اسود مع السعودية كانوا يرسلون مفخخات وخمسة آلاف انتحاري، لذلك الرد الأفضل والمناسب هو التصويت على قانون الحشد الشعبي وإعدام الإرهابيين القابعين في السجون العراقية.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

نشكر اللجنة المالية والإخوة الأفاضل المهتمين في التعديل الثاني والعشرين لقانون الملاك، من الملاحظ إن التعديل تضمن وزارات وهيأة مستقلة ومجلس القضاء الأعلى طبعا معاون قاضي اقدم وهذه خطوه في الاتجاه الصحيح، عشرات الآلاف من الموظفين يشملوا وهذا إنصاف لهم هذا على مجلس القضاء الأعلى أيضا وزاره الصحة ايضا الحصة الأكبر في التعديل، الوقف الشيعي والوقف السني وكذلك وزاره العدل ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اعتقد الاستضافة لكل الهيئات ولكل الوزارات والاستضافة للنقابات ستتضج من هذا القانون حيث لا يكون هناك عليه إشكال، نتمنى التوفيق للأخوة في اللجنة ونأمل أن المساعي في قانون الخدمة المدنية بعد الجهود والتواصل مع الحكومة لتعديل سلم الرواتب بالشكل الأمثل وهذا ينسجم مع هذا القانون.

- النائب ربيع عبدالجليل حسن الموسوي:-

بدايةً نستنكر العمل الإرهابي الذي قامت به القوات السعودية والأمريكية على مقرات الحشد الشعبي، ليس للمرة الأولى جرت استهدافات عديدة من الدولة الكويتية ومن الدولة السعودية وللأسف الشديد نحن إلى الآن ليس بالمستوى المطلوب من الرد على هكذا اعتداءات وخصوصا على مقرات الحشد الشعبي التي هي حمت العراق من شماله إلى جنوبه في عام ٢٠١٤ وإلى الآن، سيادة الرئيس الذي نطلبه كما نطلبه السيدات السادة النواب بإقرار قانون الحشد الشعبي بالسرعة الممكنة وحمايتهم حتى يحموا العراق.

الأمر الثاني: باعتبار نحن قرأنا قانون الملاك وبوجود اللجنة المالية، مثل ما تفضلوا السادة النواب إنصاف الخريجين القدامى وحملة الشهادات العليا والعوائل الذين استلموا كودات والقسم الآخر الذي لم يستلم الكودات، طبعا هي فرصة لإنصافهم لما تهمشوا لسنوات طويلة والتعب والخسائر وسنوات طويلة من الدراسة يجب إنصافهم في الموازنة المقبلة وأسوة بأقرانهم وإنصاف هذه الشريحة التي ضحكت وتعبت وأحست بالتهميش على مدى السنوات الماضية اليوم فرصه حقيقه لا نصافهم في الموازنة القادمة.

- النائبة سهام موسى حمود الموسوي:-

صراحة يمثل العدوان الأمريكي السعودي الأخير الذي استهدف مقرات الحشد الشعبي في عدد من محافظات عراقية أسفر عن سقوط شهداء وجرحه انتهاكاً صارخاً لسيادة العراق وقد قبله هذا الاعتداء بموجة استنكار واسع ومطالبات رسمية وشعبية بحماية السيادة الوطنية ورفض أي مساس بتشكيلات الحشد الشعبي والقوات الأمنية ومن خلال ذلك نطالب بتحريك دبلوماسي وتوجيه وزارة الخارجية للتحرك دوليا ووضع خطة أمنية متكاملة لمنع تكرار أي خرق للسيادة الوطنية ثانيا رفض المساومة وتأكيد على أن دماء شهداء الحشد الشعبي أغلى وأسمى من أي تعوض مالي من قبل الدول المعتدية رفض تسليم السلاح كون يجب أن يكون هناك مقابلة لردع هذه لاعتداءات ثالثا المضي بتشريع قانون الحشد الشعبي لضمان حقوق المقاتلين صراحة السيد الرئيس هناك تصريح من الرئيس الأمريكي أن هناك تنسيق مع الحكومة العراقية بضرب هذه المقرات صراحة نحتاج توضيح من السيد الرئيس الحكومة وأيضا من رئيس هيئة الحشد الشعبي هل فعلا هناك تنسيق وهل تم إبلاغ رئيس هيئة الحشد الشعبي هل تم إبلاغ أمري الألوية والأفواج الموجود حتى يكون هناك تنسيق وإخلاء المقرات صراحة هذا الموضوع خطير يحتاج توضيح من السيد الرئيس الحكومة ورئيس هيئة الحشد الشعبي.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

طبعاً مثل ما قلت سابقاً أن تم تشكيل لجنة تقصي حقائق من لجنة الأمن والدفاع بخصوص هذه المواضيع.

- النائب علاء صباح مرعي الحيدري:-

حقيقة يوجد فدي قضية بالبصرة ويعرف الأخ السيد عدي والأستاذ حسين الدراجي عندنا ملفات السيد الرئيس يعني مع معقولة موظف يعمل موظف بالدولة بعقد من شهر (١٢) إلى هذه اللحظة نحن بشهر (٨) بدون راتب هو يؤدي واجباته اليومية كموظف الدولة يعني يوجد موظف لو شخص مجنون ما يصدق يعني هذا ما عند عائلة وما عند أطفال ما عند مصرف ملف (٣٨) ألف ملف (١٩) ألف ملف (١٣) ألف عقود المحافظة ملف عقود قضاء أمام الصديق هذه كلها بدون راتب هذه آلاف من الموظفين بدون راتب السيد الرئيس نلتهم من عندكم ونعلم أنت شهم وما تقصر التجاه قضايا الناس والأخ أستاذ عدي متبني لهذه الملفات والقضايا يشكل وفد إلى السيد وزير المالية لحسم هذه الملفات راتب ناس هذه استحقاقاته يعني ما ناس جالسة عندها دوام أرجو من عندك أن التوجيه بهذا الشكل.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

طبعاً اللجنة المالية سمعة هذا المطالب من قبل السيد النائب ومهم جداً أما استضافة السيد معالي وزير المالية أو ذهاب إلى السيد معالي وزير من أجل مناقشة على هذه الملفات المهمة هذه قوة عوائل يجب أن يحسم يعني لا يوجد واحد يقبل أن يعمل بهذه الفترة الطويلة بدون مردود مالي وخصوصاً أن الكثير من أبناء الشعب العراقي يعتمدون على الراتب في إدارة أمورهم وشؤونهم اليومية فلازم كمجلس نواب وكلجنة مالية اهتمام كبير بهذا الخصوص اللجنة المالية هل يوجد عندكم أي إضافة أو مداخل.

- النائب عدي عواد كاظم الحسين:-

نتمنى من السادة النواب يزودون كلجنة بملاحظاتهم التحريرية حتى يتم تبنيها وسوف يتم مخاطبة الحكومة على كل الدرجات الوظيفية حتى يصبح بنك الدرجات وظيفية ويكون آخر تعديل.

- النائب حسين علي جبار العبدالله:-

طبعاً أنا اثني على ما تفضل جنابك السيد النائب علاء الحيدري بخصوص موظفين العقود محافظة البصرة ومختلف شرائحهم ٣٨-١٩-١٣ قضاء الصادق رئيس نحن باليوم أنا الله شاهد توصلني أكثر من ألف ونص مناشدة بخصوص هذا الموضوع بحيث أنا تليفوني ما اعرف رسائل ما اعرف استخدمها من كثرة المناشدات هؤلاء الناس مثل ما أتفضلت السيد أصبح لها أكثر من يعني سنة (٨) أشهر (٩) أشهر كلها متوقف رواتبها هؤلاء الناس بالسابق كانت عندها أعمال تزاوّل أعمالها تركت أعمالها بسبب الوفاء الذي حصلت بها بسبب هذه العقود التي حصلت بها بدوائر الدولة الآن هذه أغلبهم هم شباب لديهم عوائل مرتبطين بالتزامات للأسف لا نعرف أسباب التأخير مرة يقولون مرة أسباب التأخير محافظة البصرة خطئ بالتقارير والكشوفات التي ترفعها الوزارات المعنية المحافظة أو الوزارة المالية نحن نتمنى أن تتشكل لجنة من لجنة التعليم ومن السيد علاء الحيدري بعض أعضاء مجلس النواب محافظة البصرة أي أن كان السيد عدي عواد هو مسؤول على هذا الملف وهو بوجه المدفع والرجل من الصباح لليل نحن مواكبين ونلاحظ نتابع من الصباح لليل هذا الموضوع شغل نحن نحتاج دعمكم السيد الرئيس.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

السيد النائب أولاً الموضوع هو تعرف يعني ليس فقط بالبصرة لكن البصرة بسبب كثرة الأعداد الموجود اللجنة المالية هذا دورها نحن قلنا ما نشكل اللجان حتى لا يصير تداخل بعمل اللجان المختصة ونشكل اللجنة بالمالية انتم موجودين ما الذي تريدون أن تصلون النتائج وتعلمون بها الرئاسة ورئاسة ستكون داعمة وساندة لأي ما يأتي من اللجنة أو أي طلب يأتي من اللجنة في الذهاب باتجاه أي وزارة من الوزارات يعني هذا الموضوع ومهم ونحن نعتبر من صلب عمل وواجبات اللجنة المالية في حل هذه المشكلة التي تمس حياة المواطنين العراقيين في جميع المحافظات.

- النائب عدي عواد كاظم محمود الحسين:-

السيد الرئيس نحن أرسلنا على السيد وزير المالية وقدمنا الكتب والأدلة ووعدنا بإجراءات خلال أيام المقبلة لكن سببت الأزمة المالية وأزمة السيولة.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

طبعاً هناك إجراء يصبح مع مراعاة الأزمة المالية فقط الصورة من تكون واضحة للمواطن أن هذه المسألة تم حلها يوجد تأخر في جميع الوزارات جميع الموظفين يحدث التأخر بالراتب حسم الملف والموظف يعرف ما هو التوجه من حتى نتحرك بهذا الاتجاه.

- النائب عدي عواد كاظم الحسين:-

السيد الرئيس هو بسبب كثرة الأعداد والتدقيق ورجل لحد لان يدقق نشاء الله الأيام المقبلة رح نعطيكم التوصية بيه.

- النائبة ألق جليل محمد صالح البو شور:-

إخوان خريجين مدارس الدينية حملونا أمانة خريجين مدارس الوقفين السني والشيوعي بالحكومة السابقة السيد الرئيس كان هناك تعديل للنظام الخاص بهذه المدارس وحسب هذا التعديل تم استحداث كليات وأقسام مثل كلية التربية قسم علوم النفس تم قبولهم وخريجين هذه المدارس بهذه الكليات في عام ٢٠٢٣ نحن تم وصولهم لمرحلة الثالثة صاروا بالاربع بالعطلة الصيفية تقاضوا بتاريخ تقريباً ١٢-٧ صدر كتاب من وزارة التعليم العالي يقول يوجد مخالفة بخصوص مادة تخص الفقرة بتعديل هذا النظام انهم ما ينقلون بكلية التربية لازم بالآداب هم تقاضوا السيد الرئيس يعني هم مرحلة رابعة ويدومون بحافظاتهم، يجب أن يمتحنون المقاصة وكلية الآداب غير موجود في كل المحافظات في العراق، في كل الجامعات فهذا يسبب مشكلة حتى اجتماعية خصوصاً للنساء من غير الممكن أن تكون هناك وزارة جديدة أي وزارة يحدث نظام جديد تعليمات جديدة وضوابط جديد وإلغاء لفقرات قديمة، أصبح عليها تعديل بالحكومات السابقة وتطبق على الدارسين يعني طلاب قضى ثلاثة مراحل بقت لهم مرحلة وحدة أنا أغير عليهم سنة وبالعطلة الصيفية يخرج القرار يوجد بعض الكليات لتجبرهم غداً يوم الاثنين الصبح يجب يوقعون تعاهد المطلوب والمرجو من لجنة التعليم العالي النيابية أن يكون اجتماع مع وزير التعليم العالي والكادر المتقدم الوزارة بخصوص هذه الأمور أن أي شيء يستحدث جديد أي قرار ما يشمل الدارسين من غير الممكن.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

ولكن دكتور حيدر موجود دكتور حيدر لجنة التعليم العالي بخصوص هذا الموضوع.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

حقيقة هذا الموضوع مهم وكثير من زملائنا من أبنائنا وصلوا إلى مرحلة رابع مثل ما تفضل السيد النائبة وطالبوهم بالتحويل من التربية إلى الآداب وأنا متابع لهذا الموضوع من تقريبي لي (٨) أشهر الخلل الأساسي وخلل الموظفين الذين قبلوا أن يسجلون هؤلاء الطلبة خريجي الإعداديات الإسلامية الدينية في كليات التربية علم نفس المفروض في كليات الآداب هؤلاء أصبح عندهم استحقاق لهم ووصلوا مرحلة رابع.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

يعني وصلوا مراحل أخير.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

بعض النساء السيد الرئيس بدون مبالغة يأتون من كربلاء ومن النجف ومن الديوانية ومن الحلة هذا الجمعة قبل يومين قلوا نحن نتركها يذهب التعب (٣) سنوات وأنا لا أستطيع ترك أطفالي وأذهب إلى بغداد كون لا توجد كلية آداب بالديوانية ولا توجد كلية آداب في النجف.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

المفروض التعليمات تطبق من حين صدورهما ليس بأثر رجعي.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

هي ليس تعليمات السيد الرئيس وإنما هناك خلل من الموظفين بسوء تطبيق بالقانون المفروض بنا نعمل تعديل وتشريع للنظام الديني رقم كذا لسنة كذا ونشمل هؤلاء الخلل الذي يحصل نعالجه بتشريع من عندنا ونريد مساعدتكم.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

لجنة التعليم العالي تقدم هذا المقترح.

- النائب احمد كريم حسين الدلفي:-

عندي ثلاثة نقاط سريعة جداً أولاً السيد الرئيس يوجد الكثير من الموظفين يخرجون إلى التقاعد من ضمنهم فقط وزارة الداخلية العام السنة ما يقارب (٧٥) ألف الرقم دقيق (٧٥) ألف شخص خرجوا لتقاعد وبقية الوزارات كذلك نقول سؤال الأخوة باللجنة المالية هل تم استفسار من السيد المعالي هل فعلاً يتم حذف هذه الدرجات لماذا لا يتم تعيين مكانهم أتمنى من اللجنة المالية تعطينا علم أو تتخذ إجراء خصوص هذا الموضوع شباب أبسط مثال كلها تصيح خريجون قداما ونستطيع أن نعالج موضوعهم خلال هذه الفقرة النقطة الثانية السيد الرئيس هناك ما يقارب (٢٦٥) ألف قيد تم إلغاء وزارة العمل والشؤون الاجتماعية يعني الذي عند راتبين الذي تم حذفه بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية الناس توجه مناشدات خصوص اطلاق الوجبة السابعة للرعاية الاجتماعية من نسأل الوزارة نقول متوقعة لحين قرار الموازنة لماذا ما يتم تعوض من (٢٦٥) ألف جدد في مكانهم لماذا متوقعة؟ فهذا عندك السيد الرئيس نريد اتخاذ إجراء والنقطة الأخيرة طبعاً هذه جداً مهمة وأنت سعت بها جزاك الله خير وأيضاً الكثير من أخوتي السادة النواب نحن نصرخ رواتب الموظفين ما تصرف لهم أيضاً يوجد شريحة مهملة السيد الرئيس الفلاحين مستحقاتهم لحد الآن لا يوجد لا العام ولا السنة مثل ما الموظف يعني من يأتي راتبه ينتظره يريد يصرف هذا الفلاح هم عند جهال هم عند أطفال عند مستحقات عند التزامات السيد الرئيس ما هو العلاج هذا الموضوع نحن هم يومي نأتي نتحدث وعملنا قرار للحكومة ولكن الحكومة لم تلتزم بهذا الموضوع بحجة لا توجد تخصيصات مالية الفلاح أين يذهب؟ ماذا يفعل؟ خل الوزارة مثل ما تستقرض تدفع رواتب الموظفين أيضاً هو المبلغ ليس كثيراً السيد الرئيس هذا أمانة برقيتك الحل حقيقي ليس فقط نتكلم وبعد شهرين لا يوجد جراء السيد كان نتأمل به وزير المالية الحقيقة لا يوجد ناتج لحد الآن واجب السيد الرئيس وأين يذهبون؟ فلاحنا أين يذهبون؟

- السيد عدنان فيحان(النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

مثل ما نحاول أن نضمن راتب الموظف أيضاً الفلاح هو يعتمد على هذا المصدر الوحيد.

- النائب احمد كريم حسين الدلفي:-

سوف يهاجرون أين يذهبون ويعطون وجوههم ونريد من عندك إجراء.

- السيد عدنان فيحان(النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

رئيس اللجنة المالية بالدقة تستطيع أن تعطينا من خلال الإحصائيات الرسمية الوارد من وزارة المالية مقدار الرواتب الشهرية بالدقة ومقدار التقاعد ومقدار رعاية الاجتماعية وهل هي ثابتة أو متحركة لان نحن نسمع كثيراً مرة العراق يحتاج إلى (١٠) ترليون شهرياً ومرة يحتاج (٧) ترليون لا يوجد رقم ثابت يوصلنا ودقيق نريد أرقام دقيق جداً بهذا الموضوع يعني الثابت الرواتب الثابتة كم المتغيرات التي تحدث شهرية كم حتى نعرف لأن نحن الآن نعيش ازمه مالية لكن لحد الآن ما عندنا المبلغ الحصري المطلوب توفيره من الحكومة العراقية شهرياً يعني من هو المصرف الحاكم يعني من نريد نسال وزارة المالية اذا رتبنا هذا المبلغ يوجد استحقاقات أخرى حاكمية أيضاً يجب أن تدخل مستحقات الفلاحين لذلك لجنة المالية نريد من عندكم تقرير بان تكون الأرقام دقيقة وثابته ما هو الثابت شهرياً وما هو المتحرك لان يحدث هناك أرقام كثيرة ترد ومن مسؤولين يعني داخل وزارة المالية أو الحكومة يقولون علينا أن نوفر بالشهر كذا ويأتي مصدر آخر ويقول خلاف هذا الرقم لهذا يجب بالانتباه لهذه المسألة وإعلام مجلس النواب.

- النائب غيث رعد محمد عباس شبيح:-

أنا ابتداءً فقط أريد أن اسأل السيد رئيس المجلس نحن كانت عندنا كذا مداخلة داخل هذه الجلسات لكن يعني معرف أن هل توجد فائدة من هذه المداخلات أرجوك فقط لا تزعل من عندي بمكاشفة ومصارحة حتى إليها هذا يعني الشيء أنا استفاد من عند حتى تعرف أن مثلاً الجلسات القادمة أحاول انه اعمل مداخلة أو أن مثلاً ما به فائدة هي مجرد رسالة إلى جمهوري يرون أنا مثلاً موجود داخل الجلسة وأتحدث ومثلاً أطالب لهم بحقوقهم سابقاً تحدثنا بخصوص ملف تلوث المياه وشكرنا لجنة وما رأينا نتائج لهذه اللجنة رئاسة اللجنة ماذا عملت نتائج هذه اللجنة هذا واحد ثانياً تحدثنا بخصوص ملف صندوق تم تشكيل لجنة مؤقتة لمتابعة ملف تلوث المياه الناس تشرب ماء ملوث.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

الأخوة طالبوا من عندنا أن شاء الله سوف يعرض التقرير اللجنة المشكلة في جدول أعمال الجلسة القادمة أو الذي بعدها.

- النائب غيث رعد محمد شبع:-

أناقدمة مقترح إلى السيد رئيس اللجنة المالية بخصوص صندوق إلى أعانة لتمويل هذا الصندوق يكون خارج الموازنة العامة لتمويل ذوي المهن الصحية والطبية أنت تعلم اليوم جنابك الذي مكمل اختصاصات الطبية مثلاً مكمل أشعة وسونار ومكمل تخدير هذا أين يذهب أن يعمل في الشارع هذا الآن كلها معاناة والآن من خلال مجلس النواب نبحث عن حلول الخريجين القادمة تحدثوا لأخوة ومن نرجع المحافظات يتلقوننا ماذا الذي عملنا بهذه الجلسة محملة الشهادات العليا ماذا نعمل لهم مثلاً نقول لهم عندكم فرصة على الـ ٢٧ مثلاً موازنة ٢٧ ما لهم فرصة مجلس النواب مجرد سوف يكون رسائل للتظمين بدون مثلاً نوقع سوف يكون للتطبيق ومن خاللكم أن نعرف هذه المداخلتان بها اثر هل تحدث اثر أو مجرد مداخلات رسائل للناس أنا موجود وأنا جالس أطلب لكم.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

لا هي بيئة تحمل الجانبين أول شيء رسالة للمواطنين بأن النائب يوصل صوتكم للجهات المعنية وبما يمتلك النائب من سلطة رقابية وسلطة تشريعية ويحاول أن يجد الحلول المناسبة لهذه المشاكل ومشاكل.

- النائب غيث رعد محمد شبع:-

مسألة حل الإشكالات وخصوصاً جانب التوظيف وإيجاد فرص العمل تعرف المسألة ليس مسألة النائب ولا مسألة مجلس النواب مجلس النواب يحاول أن يضغط يحاول أن يجد حلول مناسبة تعين الحكومة في اتخاذ مثل هذه القرارات والإجراءات اليوم البلد يمر بظروف صعبة جداً وظروف مالي صعب جداً ما يتم طرحه هنا من أخوة السادة النواب ممكن أن يذهب بطريق الحل وإيجاد حل مثل هذه الإشكالات والمشاكل لكن ما الذي نستطيع من خلال مجلس النواب واللجان المختصة لمجلس النواب وإيجاد الحلول نحن نذهب بهذا الاتجاه فقط نقول لي كل ما يتم طرحه هنا معناها نحن عملنا الحال لأن نحن ليس الجهة التنفيذية يعني نحن حتى لا نحمل الجهة التي تخصصنا ما لا تطيق نحن ليس الجهة التنفيذية اليوم الجهة التنفيذية يوجد حكومة والحكومة عندها برنامج والبرنامج والتخصيصات المالية بيد الحكومة حتى الناس تعرف نحن كمجلس نواب نداعي بمشاكلهم وإيجاد حلول لهذه المشاكل اللي موجود ونحاول نوازن بين ما يطلبه الشارع اليوم وبين ما هو الواقع الموجود حالياً فبهذا الاتجاه نعمل أما نقول لك كل ما يتم طرحه هنا يوجد حل إليه لا.

- النائب عدي عواد كاظم الحسين:-

السيد الرئيس نحن عندما نتكلم عن الرواتب نتكلم عن مجموعة من الأرقام صراحة نتكلم عن رواتب الدولة قليلاً (٥,٤) هو رواتب المستحقة بدون رعاية الاجتماعية وبدون التقاعد والرعاية الاجتماعية نقول بحدود.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

السيد رئيس اللجنة أنا أريد أرقام دقيقة يعني وزارة المالية لازم تعطينا بالدقة أصرف هكذا ترليون وهكذا فلس نريد بالدقة لأن هذا تقريباً الشيطان يكمن بالتقريب.

- النائب عدي عواد كاظم الحسين:-

عندنا باللجنة المالية كتاب رسمي وكتاب رسمية من دائرة المحاسبة سوف نقدم بها تقرير إلى حضرتك وما يخص المواضيع المطروحة في موضوع استحداث الدرجات وموضوع أضافة الدرجات رئيس نحن اليوم أي قانون ما عندنا لا عندنا قانون موازنة ولا عندنا قانون ٢٠٢٥ أيضاً لا يوجد عندنا جداول الموازنة حتى الصرف اليوم الواحد على ١٢ بصراحة مبهم لا يعتمد على سنة سابقة لأن سنة سابقة ٢٠٢٥ ما كان هناك جداول صرف اليوم الاعتماد كل على ٢٠٢٤ وبصراحة هذا أيضاً معضلة تشريعية كبيرة وزير المالية وزيارات الأخيرة طلب من عندنا تشريع قانون المنح والاقتراض الذي هو حتى الاقتراض اليوم هو مخالف للقانون والإدارة المالية حتى يتم معالجة جزء من هذه الاختراقات القانونية، قانون الاقتراض تم رفعه إليكم المفترض نبدأ بالأولي ونعطي أولي حتى نحل جزء من المشاكل القانونية التي يمر بها الحكومة.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-
ترفع الجلسة إلى يوم الثلاثاء القادم.

رُفعت الجلسة الساعة (٥:٤٥) عصراً.

*